

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، د. محمود الرشدان ، اياد ملحيس ، حسن حبوب

التمييز الاول

المميز :-

النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :-

التمييز الثاني

المميز :

وكيله المحامي /

المميز ضده : الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ والثاني بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٧
للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٣٥٥ فصل

من
 ٢٤/٤/٢٠٠٣ القاضي بإعلان براءة المتهم
 التهمتين المسندتين إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه والإفراج عنه فوراً ما لم يكن
 موقوفاً او محكوماً بداعٍ آخر وإدانة المتهم
 بجنحة حمل
 وحباسة أداة حادة طبقاً للمادة (١٥٥) عقوبات وعمالاً بذات المادة من نفس القانون
 وبدلالة المادة (١٥٦) عقوبات الحكم بحبسه مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم
 ومصادرة الشبرية المضبوطة وتجريم المتهم
 القتل العمد طبقاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعمالاً بالمادة
 ١/٣٢٨ عقوبات تقرر المحكمة إعدام المجرم
 شنقاً حتى الموت
 ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرم من قبل الورثة اعتبار ذلك من الاسباب المخففة
 التقديرية لذا وعمالاً بالمادة (١/٩٩) عقوبات إبدال العقوبة المحكوم بها المجرم بالاشغال
 الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم وعمالاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ
 العقوبة الأشد بحقه وهي وصفه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم
 محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الشبرية المضبوطة .

وتتلخص اسباب التمييز الاول بالسببين التاليين :-

اولاً : جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان
 البيانات والادلة المقدمة وما ورد ضمن ملف التحقيق من قرائن قانونية مقنعة جميعها تثبت
 ارتكاب المميز ضده للجناية المسندة اليه بالاشتراك مع شقيقه المحكوم عليه

ثانياً : كان على المحكمة تعديل وصف التهمة بالنسبة للمميز ضده الى جناية التدخل
 بالقتل .

لهذين السببين يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض
 القرار المميز .

بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٣ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها تأييد

الحكم المميز .

وتتلخص اسباب التمييز الثاني بالسببين التاليين :-

اولاً : اخطأت المحكمة في استخلاصها واقعة الدعوى المادية علماً بأن وقائع الدعوى لا تعد كونها القتل القصد وليس القتل العمد وقد ذهلت المحكمة عن تعديل الوصف الجرمي الى القتل القصد .

ثانياً : واخطأت كذلك في استبعادها للظروف المخففة والمتمثلة بسورة الغضب الناجم عن الظروف التي وضع فيها المميز والتي افقدته صوابه وعلمه وإدراكه وقد وقعت في فساد الاستدلال اذ لا ينكر ان هذا الظرف المخفف لا يستقيم مع عقوبة الاعدام ولكنه اذا ما نظر الى المجرم في واقعة هو القتل القصد اذا ما استبعدت الاقوال الباطلة امام المدعي العام فلا يوجد أي دليل على ان هذا الجرم يمثل القتل العمد .

لهذين السببين يلتزم وكيل المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠٠٣/٣٥٥ فصل ٢٠٠٣/٤/٢٤ الى محكمتنا مبدئياً بأن الحكم الصادر فيها والقاضي (بإدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة اداة حادة خلافاً للمادة (١٥٥) عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون وبدلالة المادة (١٥٦) عقوبات حبسه مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الشبرية المضبوطة وتجريم المتهم بجناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات وعملاً بذات المادة تقرر المحكمة اعدامه شنقاً حتى الموت ونظراً لاسقاط الحق الشخصي عنه مما تعتبره المحكمة من الاسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ١/٩٩ عقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الشبرية المضبوطة) جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وعقوبة وتسببياً ولم

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً
للاسباب الواردة بلائحة تمييزه .

كما طعن المحكوم عليه بهذا الحكم تمييزاً للاسباب الواردة
بلائحة تمييزه .

كما رفع النائب العام اوراق القضية لمحكمة التمييز كون الحكم الصادر بحق
المحكوم عليه مميزاً بحكم القانون وطلب تأييده .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية طلب في نهايتها تصديق القرار
فيما يتعلق بالمحكوم عليه خالد ونقض القرار فيما يتعلق بالمتهم

(١) وللدرد على اسباب التمييز المقدم من المحكوم عليه

وعن السبب الاول : والذي يخطئ محكمة الجنايات الكبرى في استخلاصها واقعة
الدعوى وكان على المحكمة تعديل الوصف الجرمي الى القتل القصد وفي ذلك نجد ان
محكمة الجنايات الكبرى وجدت من اعتراف المميز المحكوم عليه الذي أدلى به
للمدعي العام (المغدورة شقيقتي وهي مطلقة المدعو ومطلقة
شقيقه من قبله وذلك إثر قضية سفاح حصلت عام ١٩٩٩ حيث قام خليل بتطليقها
وتزوجها شقيقه حوالي سبعة اشهر ومنذ طلاقها الاخير وأنا أفكر في قتل شقيقتي
خولة (أي من يوم ما أجاها حرارة) وكنت انتظر متى تتاح لي الفرصة
عشان يوم ما اذبحها وكنت يوم الحادث قد طلبت من شقيقي ان يحضر
الشبرية من بيت شقيقتي اعتدال وبعد ان احضرها توجهنا الى المكان الموجودة به خولة
وبعد جلوسنا معها قمت بإخراج الشبرية وبدأت بطعن خولة على أنحاء متفرقة من جسمها
وبعد ذلك غادرت الغرفة

يتضح من اعتراف المتهم خالد انه كان يعلم بحقيقة سلوك شقيقته وانه كان
يفكر بقتلها تفكيراً هادئاً متروياً وكان مصمماً على ارتكاب فعل القتل حتى تسنح له الفرصة
ويوم الحادث احضر الشبرية لتنفيذ ما عقد العزم عليه وقام بطعن المغدورة عدة طعنات في
صدرها وظهرها حتى تأكد من وفاتها وبعد ذلك هرب .

وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى قد دلت في حكمها المطعون فيه ان الافعال التي اقدم عليها المميز تشكل سائر اركان وعناصر جناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وذلك بإيراد الادلة التي استخلصت منها النتيجة التي توصلت اليها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً . وأنا نقرأها على صحة ما توصلت اليه فيكون هذا السبب غير وارد على القرار المميز ويتعين رده .

وعن السبب الثاني : والذي ينعي فيه الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى في استبعادها الظروف المخففة والمتمثلة بسورة الغضب الناجم عن الظروف التي وضع فيها المميز .

يشترط لاستفادة الفاعل من العذر المخفف طبقاً للمادة ٩٨ من قانون العقوبات ان يقدم على ارتكاب الجريمة وهو واقع تحت تأثير سورة الغضب الشديد الناجم عن فعل غير محقق أنته المجني عليها ولما كان من الثابت ان المتهم خالد يعلم بسلوك شقيقته ويزورها وكان مصمماً على قتلها ويفكر تفكيراً هادئاً متروياً ويتحين الفرصة لتنفيذ ما صمم عليه فانه في هذه الحالة لا يمكن التوفيق بين فكرتي القتل العمد وفكرة القتل المقترن بسورة الغضب الشديد وجمعهما معاً . وحيث انه من الثابت ان المتهم قد نفذ ما صمم عليه من قتل شقيقته ليمحو العار الذي لحق به نتيجة فعل المجني عليها لذلك فانه لا يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه بالمادة ٩٨ عقوبات ويكون هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

(٢) وللرد على اسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

وعن سببي التمييز والذي يخطئ محكمة الجنايات الكبرى في النتيجة التي توصلت اليها المخالفة للبيئة المقدمة والقرائن المقنعة وكان عليها تعديل وصف التهمة بالنسبة للمميز ضده الى جناية التدخل بالقتل .

وفي ذلك نجد ان المستفاد من نص المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ان المشرع ترك للمحكمة في المسائل الجزائية حق تقدير الادلة بحيث يكون لها ان تحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديها بكامل حريتها .

وحيث وجدت محكمة الموضوع ان المميز ضده لم يرد ضده اية بيينة تثبت اشتراكه مع شقيقه المتهم بقتل المغدورة رغم تواجده يوم الحادث على مسرح الجريمة وانه لم يكن يعلم بنية شقيقه بما كان يفكر به ويضمرة في نفسه وانه حضر الى معان من اجل إحضار شقيقته للسكن معه بالعقبة حسب الاتفاق المسبق بينه وبينها وانه تفاجأ بما اقدم عليه شقيقه ولم يستطع ثنيه عن إتمام فعلته رغم محاولته منعه من متابعة طعنه لها وبذلك قررت إعلان براءته .

وحيث ان محكمتنا بصفتها محكمة قانون فلا رقابة لها على محكمة الموضوع فيما قنعت به ما دام ان ما استخلصته من وقائع كان استخلاصاً سائغاً ومقبولاً .

ولم يرد أي دليل يربط المتهم بالجرم المسند اليه او يشكل أي جرم آخر .

لهذا تكون اسباب التمييز غير واردة على القرار المميز ويتعين ردها .

اما كون الحكم المميز مميزاً بحكم القانون عملاً باحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فاننا نجد ان الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والواردة بالمادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

لهذا واستناداً لما تقدم نقرر رد اسباب التمييزين موضوعاً وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ جمادى الاولى سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/١٦ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ! . ن